



كوٲماری عیراق

داد كاي بالآي نيٲتيحادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٧/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن وسامي المعموري المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الأتي :

المميز – المدعى عليه – طالب اعادة المحاكمة / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكيله الرائد الحقوقي عامر غضبان داود .
المميز عليه – المدعى – المطلوب اعادة المحاكمة ضده / نائر عبید ردام – وكيله المحامي علي حسين السعدي .

الإدعاء :

ادعى المدعى (المطلوب إعادة المحاكمة ضده/المميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري ان المدعى عليه /إضافة لوظيفته اصدر الأمر الإداري المرقم (١٧١٠٩) في ٢٥/٤/٢٥١٠ الصادر من وزارة الداخلية للشؤون الإدارية والمالية يقضي بإحالته على التقاعد تنفيذاً لأمر القائد العام للقوات المسلحة العراقية المبلغ الى الوزارة بموجب كتاب مكتب القائد العام للقوات المسلحة العراقية المرقم (٤٥٨/١٢/١) في ١٢/٣/٢٠١٠ . وقد تظلم المدعى بتاريخ ٣/٥/٢٠١٠ لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته ولم يتم الرد على التظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعى دعواه بتاريخ ١٦/٦/٢٠١٠ طالباً بالحكم بإلغاء الامر الإداري المرقم (١٧١٠٩) في ٢٥/٤/٢٠١٠ والآثار المترتبة عليه . قررت المحكمة بتاريخ ٩/٥/٢٠١١ وبعد الاضبارة (٣٠٥/ق/٢٠١٠) الحكم بإلغاء الامر الإداري المرقم (١٧١٠٩) في ٢٥/٤/٢٠١٠ المتضمن إحالة المدعى على التقاعد وإعادته الى الخدمة ، قدم وكيل المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١١ طلباً لإعادة المحاكمة ونقض قرار محكمة القضاء الإداري ذلك ان المدعى قدم تظلم الى وزير الداخلية خلال (٣٠) يوم من صدور أمر إحالته على التقاعد وتم نظر الطلب من الوزير



وشكلت لجنة تحقیقیه للنظر بالنظم ولم تطلب المحكمة أولیات هذا التحقیق وان المحكمة قد ادخلت الأمانة العامة لمجلس الوزراء فی الدعوی حول وجود معلومات بحق المطلوب إعادة المحاكمة ضده وصدور كتاب من مكتب القائد العام للقوات المسلحة لغرض إحالته على التقاعد ولم يتم إدخال القائد العام للقوات المسلحة طرف فی الخصومة كما ان امر إحالة المطلوب إعادة المحاكمة ضده الى التقاعد قد الغی أثناء نظر الدعوی بموجب الامر (٤٩١٥١) فی ٢٥/١٢/٢٠١٠ بالإضافة الى ان المطلوب إعادة المحاكمة ضده مستمر بالخدمة ولم تتم إحالته على التقاعد ، ونتیجة المرافعة الحضوریة العننیة قررت المحكمة بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٢ وبعدد الاضبارة (٤٨٩/ق/٢٠١١) رد طلب إعادة المحاكمة ، ولعدم قناعة المميز (طالب إعادة المحاكمة)/إضافة لوظيفته طعن بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادیة العلیا بلائحته التمییزیة المؤرخة ٤/٣/٢٠١٢ طالباً نقضه للأسباب الواردة فیها .

القرار

لدى التدقیق والمداولة من المحكمة الاتحادیة العلیا ، وجد ان الطعن التمییزی واقع ضمن المدة القانونیة قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحیح وموافق للقانون للأسباب التي أسندت إليها ، ذلك ان المميز (طالب إعادة المحاكمة) قد أقام دعوی إعادة المحاكمة طالباً إلغاء قرار الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداری بتاريخ ٩/٥/٢٠١١ فی الدعوی المقامة أمامها و المرقمة (٣٠٥/ق/٢٠١٠) والمتضمن إلغاء الامر الإداری المرقم (١٧١٠٩) فی ٢٥/٤/٢٠١٠ بإحالة المميز علیه (ثائر عبید ردام) على التقاعد وإعادته للخدمة والمكتسب حکمها درجة البتات لمضي المدة القانونیة ، وان هذه الدعوی أقيمت بعد ان سلك المميز طریق الطعن لمصلحة القانون والذي رد من قبل هیئة الطعن لمصلحة القانون بقرارها المرقم (١٢٤/طعن/٢٠١١/١٨٤٥٦) فی ١٦/١٠/٢٠١١ ، وحيث ان محكمة القضاء الإداری قد طلبت من المميز تکییف دعواه بأحد الأسباب الواردة فی المادة (١٩٦) من قانون المرافعات المدنیة المعدل ، وبيان تاریخ علمه بالسبب الذي يستند اليه فی طلب إعادة المحاكمة وفي ضوء ذلك قدم المميز لائحة مؤرخة ٨/٢/٢٠١٢ وضح فیها ان

كو^٢مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتبحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٧/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

السبب في طلب إعادة المحاكمة هو صدور الامر الإداري المرقم (٤٩١٥١) في ٢٠١٠/١٢/١٥ والمتضمن إلغاء الأمر الإداري المرقم (١٧١٠٩) في ٢٠١٠/٤/٢٥ وان تاريخ علمه بذلك كان بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٠ وهو تاريخ تقديم طلب إعادة المحاكمة ، وحيث ان السبب الذي يستند إليه المميز في طلب إعادة المحاكمة لا يعد من الأسباب الحصرية الوارد ذكرها بالمادة (١٩٦) من قانون المرافعات المدنية المعدل ، هذا من جانب ومن جانب اخر فان الأمر الإداري الذي يستند إليه المميز في طلب إعادة المحاكمة صادر منه وان علمه مفترض به ، مع ملاحظة تجاوز المميز للفترة المنصوص عليها في المادة (١٩٨) من قانون المرافعات وهي خمسة عشر يوماً المحددة لطلب إعادة المحاكمة ، عليه فان دعوى المميز بطلب إعادة المحاكمة قد فقدت سندها القانوني ، وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد قضت بردها فيكون حكمها صحيحاً وموافقاً للقانون فقرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٥/٢

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبدي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن

العضو
سامي الجمهوري